ارتفاع المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٦٦٠ مليار ريال

■ ،، خاص / الثورة

ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر مايو ٢٠١٢م إلى ٦٦٠ مليار ريال مقابل ٦٥٨,٤ مليار ريال ابريل ٢٠١٢م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي نمت بنحو ١,٦ مليار ريال وبنسبة ٠,٢٥٪.

الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في مايو ٢٠١١م نحو ٥٤٤ مليار ريال ، وهو ما يعني زيادتها خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ١١٦ مليار ريال .

قطاع الخدمات يسجل أدنى نسبة تنفيذ للمشاريع المسجلة في العام الماضي

■ ،، خاص / الثورة

سجل قطاع الخدمات أدنى نسبة تنفيذ للمشاريع المسجلة خلال العام الماضي ٢٠١١م .

وذكرت الهيئة العامة للاستثمار أن مستوى تنفيذ المشاريع في القطاع الخدمي لم يبلغ سوى ٠,٤٧٪ .

وبلغ إجمالي رأس المال الاستثماري المسجل في قطاع الخدمات خلال عام ٢٠١١م نحو ١٤٧ مليارا و٥٧٣ مليون ريال، غير أن المشاريع المنفذة لم تتجاوز تكلفتها ٧٠٠ مليون ريال .

وارتفع رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الخدمات خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م إلى ٤٥ مليارا و٣٤٧ مليون.

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن دائرة المعلومات والإحصاء بقطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري يمثل نحو ٩٧٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري في الربع الأول من العام الجاري .

ووفقا للنشرة فقد بلغ عدد المشاريع الخدمية ٨ مشاريع ،. كما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر ب٦٩٢ فرصة .

أمانة العاصمة والغرفة التجارية تكرمان رجال المرور المتواجدين في الشوارع والجولات وقت الإفطار

■ ،، صنعاء / سبأ

كرم أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال، ومعه رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة حسن الكبوس، أمس عدداً من رجال المرور المتواجدين في شوارع وجولات أمانة العاصمة في أوقات الذروة أثناء فترة الإفطار

وخلال التكريم أشاد أمين العاصمة بالدور الكبير الذي يقوم به رجل المرور في تنظيم حركة السير ومنع والازدحامات والاختناقات المرورية في ساعة الإفطار خلال شهر رمضان المبارك.. مشيرا إلى أن هذا التكريم لا يمثل إلا القليل من حقوق رجل المرور الذي يعمل في هذه الأوقات التي تزداد فيها الحوادث بسبب السرعة الزائدة من قبل السائقين.

وأكد هلال ضرورة الارتقاء بمستوى الوعي المروري لدى مختلف شرائح المجتمع للحد من الحوادث المرورية وخلق شراكة وتكامل بين كل مرتادي الطريق في الالتزام بالقوانين وقواعد السير وآداب التعامل مع الطريق وجعلها ثقافة تنطلق من البيت والمدرسة ونشرها في البيئة المحيطة.. مشيداً بمبادرة الغرفة التجارية والصناعية ممثلة برئيسها حسن الكبوس في تكريم رجال المرور بالأدوات المنزلية من تلفزيونات وغسالات وغيرها من الأدوات .

وأشار أمين العاصمة في تصريح لـ (سبأ) إلى أن هذا التكريم من قبل قيادة الأمانة والغرفة التجارية لرجال المرور يعكس تقدير كل أبناء المجتمع وسكان العاصمة صنعاء، الذين يمثلون كل أبناء اليمن بمناطقه، للدور الهام الذي يقوم به رجال المرور وتفانيهم وحرصهم على تواجدهم في أوقات ذروة الازدحام وقت الإفطار .

ولفت إلى الجهود المبذولة من قبل قيادة الأمانة في إعادة الانضباط العام وتحقيق الاستقرار النفسي والمعنوي لسكان العاصمة وتنظيم الأسواق وإزالة المخالفات في شتى المجالات، وتنظيم حركة المرور التي تؤرق المواطنين اليوم/ وترميم الشوارع والأرصفة، وعودة المشاريع المتوقفة حرصاً على اليمن ومدينة أزال وسام، وتعزيز جهود الحفاظ على البيئة والنظافة، وبما يمكن من إيجاد عاصمة نظيفة ونموذجية تشرف كل اليمنيين .. معتبرا هذا التكريم نواة لسلسلة من التكريميات المتواصلة لكل المخلصين والمبدعين في شتى المجالات، تقديرا لعطاءاتهم وإسهاماتهم في خدمة الوطن والمجتمع.

من جانبهم ثمن رجال المرور المكرمين هذه اللفتة المسئولة من قيادتي أمانة العاصمة والغرفة التجارية والتي تمثل حافزا لهم لمزيد من العطاء وأداء مهامهم الوطنية في تنظيم حركة المرور والحفاظ على الانضباط العام في الشارع.

شارك في التكريم مدير أمن أمانة العاصمة العميد رزق الجوفي، وعضو الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة محمد شارب، وعدد من أعضاء الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي بالأمانة .

يذكر أن الاتحاد العام للغرف التجارية وغرفة صناعة والتجارة بالأمانة ستواصل عملية التكريم لرجال المرور والدوريات الأمنية المختصة في تنظيم الأسواق الشعبية خلال الشهر المبارك .

توزيع مواد غذائية للفقراء بذمار

■ ذمار/سبأ

دشنت منظومة أصدقاء المجد الشبابية حملة خيرية لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجين تحمل شعار "شق تمرة" تشمل توزيع مواد غذائية أساسية في عدد من أحياء مدينة ذمار.

وأوضح منسق المنظومة بمحافظة ذمار محمد ناصر عزيز لـ (سبأ) أن الحملة تأتي للتخفيف من معاناة الأسر الفقيرة والتي تأثرت بالأحداث السياسية التي شهدتها اليمن خلال العام الماضي.

ولفت إلى أن الحملة تستهدف مئات الأسر الفقيرة والمحتاجة بمدينة ذمار ضمن حملة شملت عدد من المحافظات تتبناها المنظومة التي بدأت من خلال موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" وتضم كوكبة من الشباب اليمني في الداخل والخارج.

وأشار عزيز إلى أن الحملة وزعت كميات من المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والأرز والزيت والتمر على الفقراء والمحتاجين بجهود ذاتية وبتعاون بعض رجال الخير للإسهام في تعزيز روح التكافل والتراحم بين أبناء المجتمع.

وقال : مهما كانت الكميات متواضعة إلا أن الحملة هدفت إلى إيصال رسالة إلى التجار والميسورين والجمعيات التي تتسابق على جمع الصدقات والزكاة مفادها أن هناك أسرة فقيرة و محتاجه تنتظر أن تمد إليها يد العون، خصوصاً في خواتم هذا الشهر.

على الصعيد نفسه دشنت جمعية الريادة الاجتماعية بذمار مشروع المساعدات الرمضانية بالتعاون مع فاعل خير وتشمل عدداً من المواد الغذائية الأساسية والتي استهدفت ٤٠ أسرة من الأسر الفقيرة والمحتاجة والأيتام، فيما تسعى الجمعية لتدشين مشروع كسوة العيد لعدد ١٠٠ من الأطفال ما بين أيتام وفقراء.

جمعية بنا الخيرية بتعز تنفذ مشاريع خيرية بـ (٢٦٠) مليون ريال

■ ،، تعز / سبأ

تكفل جمعية بنا الخيرية للتنمية الإنسانية بمحافظة تعز ١٤٧ طالباً وطالبة من القادمين من الريف في مختلف التخصصات الجامعية وتوفير لهم السكن والغذاء والدواء والتدريب والتأهيل العلمي.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور عبدالكريم شمسان خلال اللقاء الخاص الذي نظمته الجمعية للدعاة والإعلاميين، أن الجمعية تبذل قصارى جهودها للنهوض بمستوى الطلاب والطالبات المتميزين من خلال مراكز التميز التي أنشأتها الجمعية.

وأشار إلى أن الجمعية تولي التميز العلمي عناية خاصة وبنسبة ٦٥٪ من أنشطتها من خلال مركزي التميز اللذين يستهدفان الطلاب والطالبات المتميزين القادمين من الأرياف والذين لا يستطيعون مواصلة التعليم الجامعي في مختلف التخصصات وتقدم السكن والغذاء والدواء والتدريب المهاراتي واقامة مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، والتي بلغت تكلفتها خلال العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م ٢٧ مليوناً و٦٣٦ ألف ريال.

واستعرض شمسان مشاريع وأنشطة الجمعية التي نفذتها في المجالات التعليمية والاجتماعية والتنموية بتكلفة ٢٤٠ مليوناً و ٨١٩ ألف ريال استفاد منها أكثر ٥٩ ألفاً و٢٨٠ فرداً، داعياً الدعاة والإعلاميين إلى استشعار المسؤولية والدخول في شراكة مع الجمعية في تبني الترويج لتلك المشاريع والتعريف بها وخلق ثقافة مجتمعية تعنى بالتميز في خدمة المجتمع.

ونوه شمسان بأن الجمعية ستنفذ خلال المرحلة القادمة برنامج التوفل في اللغة الإنجليزية للطلبة المتفوقين للمنح الدراسية الداخلية والخارجية، وكذا برنامج المنح الدراسية العليا بالشراكة مع عدد من الجهات وبرنامج (أ سي دي إل) بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج رعاية الموهوبين، وكذا مركز تنمية المرأة ومركز عقاري استثماري يعود ريعه لصالح الجمعية ومشاريعها.

■ ،، تشغل قضية زيادة الرواتب بال الكثيرين فموظفو الدولة ينظرون إليها على أنها ضرورة لمواجهة متطلبات الحياة القاسية ، أما الاقتصاديون فيرونها عبئا على الاقتصاد الكلي وبداية ازمة تضخم حقيقية .

لكن ما ينبغي إدراكه والتفكير فيه بعمق هو تأثير زيادة الرواتب على الموظفين وعلى الاقتصاد بشكل عام.

فإعلان الحكومة عن إطلاق العلاوات السنوية للموظفين خلال شهر أغسطس الجاري أشعل الأسعار بشكل يفوق الزيادة المعلنة بحيث تنتفي الفائدة من تلك الزيادة وقبل تمتع الموظفين بها

وهو ما جعل الاقتصاديين يفسرون ذلك بعدم قناعة التجار بما يحققونه يوميا من أرباح فتراهم يسارعون إلى الزيادة مستغلين أي حجة لذلك .

«الثورة »، استطلعت آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين، والذين أكدوا أن الزيادة ضرورية، وأنها أمر طبيعي ولا بد منها، خاصة في ظل ما تشهده السوق المحلية من ارتفاع في أسعار السلع، وارتفاع مؤشرات التضخم ، إلا أنهم أكدوا كذلك على ضرورة أن تكون تلك الزيادة مدروسة بدقة وقائمة على أسس علمية، و ، حتى لا تؤدي إلى آثار عكسية على الاقتصاد الوطني، وكي لا تؤدي كذلك إلى زيادة الاختلالات.

مقياس للزيادات

وأوضحوا، على الحكومة أن تقوم بربط أي زيادة في الرواتب تنوي القيام بها، بمستوى ومؤشر التضخم، وأن تقترن تلك الزيادات بها، وذلك شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم ،

ولفتوا إلى ضرورة أن تراعي الحكومة ، أوضاع القطاع الخاص، والذي لن يستطيع مجاراة هذه الزيادات، خاصة أنه يعاني العديد من المشاكل، داعين الحكومة إلى دعم القطاع الخاص، وتشجيع المشاريع الصغيرة التي من شأنها تحفيز الشباب بشكل خاص على العمل المستقل، مما يخفف من عبء النفقات الحكومية، كما طالب البعض، بضرورة تفعيل الرقابة الحكومية على الأسعار، التي تلعب دورا مهما في الحد من رفع بعض التجار للأسعار دون مبرر.

ضوابط

الخبير الاقتصادي عبدالسلام الدريهمي، إنه من الطبيعي أن ترتبط عملية زيادة الرواتب ووجود السيولة، بزيادة الأسعار، خاصة في ظل زيادة الاستهلاك.

وأضاف، «يجب أن ترتبط مسألة زيادة الرواتب والأجور، بمؤشر التضخم، وكذلك بمستوى إنتاجية وأداء الموظفين»، مشيرا إلى أن تلك الزيادة لن تكون مبررة إذا لم ترتبط بهذين الأمرين.

وبين أن أي سياسة لرفع الرواتب، قد تخلق حلقة تضخمية مفرغة، وذلك لأن الإفراط في الاستهلاك لن يحله زيادة الرواتب.

وأشار إلى أن الاستمرار في سياسة الإنفاق الاستهلاكي، دون ضوابط، لن يجدي نفعا، منوها إلى ضرورة الإسراع في معالجة الاختلالات الهيكلية، التي تعترض الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تشجيع ودعم القطاع الخاص.

دعم

محمد المتوكل أشاد بإطلاق العلاوات السنوية للموظفين إلا أن نسبتها قليلة، وذلك إذا ما قورنت بمستوى الأسعار .

واضاف ، إنه يجب على الدولة، أن تقوم بقياس زيادة الرواتب بمعدل التضخم. .

وعن مدى تأثير هذه العلاوات على ميزانية الدولة، أوضح بأنها تعتبر سلاح ذو حدين، لذلك يجب على الحكومة أن تشجع القطاع الخاص وأن تدعم المشروعات الصغيرة، وذلك حتى تخفف عنها بند المصروفات،

الرقابة

الخبير الاقتصادي عبدالله ناصر يرى أن تحسين المستوى المعيشي للموظفين ، من خلال زيادة الرواتب، لابد أن يقابله ضبط لمستويات الأسعار، وخاصة للسلع الضرورية، والتي سيضطر المستهلك إلى شرائها حتى لو ارتفعت أسعارها، لذا فمن المفترض أن يتم تفعيل الرقابة على الأسعار ومتابعتها».

وبين أن عملية زيادة الرواتب وما يتبعها من زيادة في أسعار للسلع، ستؤدي إلى زيادة نسبة التضخم، منوها في الوقت ذاته، إلى أنه يجب الانتباه إلى أن التضخم له أسباب أخرى وليس فقط زيادة الرواتب، مثل أن يكون هناك تضخم مستورد، إضافة إلى أنه قد يكون جزء من التضخم ناتجا عن نقص في السلع المحلية، فضلا عن أن عامل العرض والطلب يلعب دورا في نسبة التضخم.

إعصار

المتتبع للسوق، يلاحظ أن إعصار ارتفاع المواد الغذائية لم يستثن أحداً، على الرغم من أن المستهلك يحاول التصدي له ومحاصرته من الجبهة المنزلية، لكنه لا يملك سوى أسلحة ومعدات راتبه الشهري، وهي معدات بالكاد تسمح له بالاستمرار حتى نهاية الشهر، وأيضاً لا تملك حصانة الدفاع عن اقتصاد الأسرة الذي بات عاجزاً عن احتواء أي أسعار.

يؤكد الاقتصاديون أن زيادة الرواتب والأجور قضية جوهرية ، لأنها تؤدي إلى تحريك الطلب الداخلي، وبالتالي تفعيل مواقع الإنتاج، وخاصة في ظل ما يشبه الركود الاقتصادي الذي تعيشه اليمن

ويوضح الدكتور صلاح الدبعي أن زيادة الرواتب لا تعد (تكلفة اجتماعية)، بل يجب أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة الإنتاجية، فكلما ارتبطت معدلات الرواتب مع معدلات الإنتاجية قلّ الخوف على الدورة الاقتصادية وعلى الخلل ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.

ويضيف ومع ذلك لا أتفق مع الذين يقولون إن زيادة الرواتب والأجور غير المترافقة مع زيادة الإنتاجية، ستؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، فنسبة الرواتب والأجور لا تزال متدنية مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل نسبة متواضعة من تكاليف السلع والخدمات، وإن مراكز التكلفة تتركز في جانب الرأسمال على حساب عنصر العمل.

غير ذات جدوى

ويشير إلى أن رفع الأجور دون معرفة حجم تغطيتها من ارتفاع الأسعار بسبب عدم وجود وحدات قياس الأسعار يجعل هذا الرفع وبأي نسبة كانت غير ذي جدوى، مشدداً على أهمية سلة المستهلك- صاحب الأجر في معرفة انعكاس الأسعار على المواطنين فعلياً.

القوة الشرائية

تمثل السياسة الأجرية الركن الأساسي لتصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار بدءاً بتصحيح العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار بمعنى تطابق الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة من خلال الاستناد إلى مؤشر الأسعار لتحقيق الربط بين الأجور والأسعار بعد كل ارتفاع في الأسعار، ولاسيما أن كل ارتفاع في الأسعار يعني انخفاضاً في القوة الشرائية، وأن كل انخفاض في القوة الشرائية يعني انخفاضاً في الطلب، وأن انخفاض الطلب يعني زيادة في المخزون، وأن زيادة المخزون تعني الكساد ,وهذا كله حسب الدكتور السالمي تباطؤ الدورة الإنتاجية وبالتالي فإن من يرفع الأسعار ويربح، هو بالنهاية من يضرب دورة عملية إعادة الإنتاج من خلال ضرب الإنتاج نفسه، وهنا تكمن أهمية وجود مؤشر للأسعار يقيس مقدار الارتفاعات الدورية لها. يضاف إلى ذلك أنه لابد من وجود نظام ضريبي فعال على الأرباح- يسمح بتأمين موارد زيادات الأجور- وعادل يسمح بتطور الإنتاج ولا يسمح بهبوطه.

في حين أبدى أحمد المتوكل (موظف – قطاع عام) استغرابه من الحالة التي وصل إليها الموظفين الحكوميين من معاناة مستمرة مع الأسعار فكل زيادة يحصل عليها الموظفين في الرواتب يلتهمها التجار من خلال رفع الأسعار .

ويضيف أن ارتفاع الأسعار أفسدت فرحة الموظفين بالزيادة الجديدة وهو ما يتطلب من الحكومة ضبط الأسواق فليس من المعقول أن ترتفع الأسعار مع كل زيادة يحصل عليها الموظفين.

حصة الفرد

وبحسب اقتصاديون فأن جوهر المشكلة هي باتساع حجم الهوة بين الأجور والأسعار، وهذه الهوة ناجمة بالأصل عن تراجع حصة الفرد من الدخل الوطني، وانخفاض العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح ولا يمكن ردّ أساس المشكلة إلى الزيادة السكانية، إذ إن هنالك أسباباً أخرى أكثر عمقاً وتكمن في انخفاض وتيرة تطور الدخل الوطني عن النسب المطلوبة الكفيلة بمنع انخفاض حصة الفرد منه.

ويؤكد خبراء الإدارة أن إصلاح الأجور والرواتب أهم بكثير من زيادتها تتطلب رسم سياسة جديدة للأجور والرواتب توسع قوس الرواتب بين الحدين الأعلى والأدنى كما لا ننسى عيوب سياسة الأجور والرواتب في القطاع الخاص

مشيرين إلى أن على الموظفين في المستقبل سيرفضون أي زيادات مادامت مرتبطة بارتفاع الأسعار لأنها ستسهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم في البلاد وهو ما يتطلب على الحكومة أن تعمل إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية باعتبار أن الغذاء يستحوذ نحو على غالبية إنفاق الأسر اليمنية .

أهداف

مشيرين إلى أن الزيادة الأخيرة التي أقرتها الدولة على أجور الموظفين والتي تراوحت بين١٧و٢٥٪ كان لها أثر ايجابي على المستهلكين، غير أنهم أشاروا إلى أن تلك الزيادة لم تحقق أهدافها في رفع المستوى المعيشي للأفراد، حيث قابلها ارتفاع في أسعار سلع رئيسية.

واتفق الخبير الاقتصادي سعيد سالم مع سابقه من حيث أهمية زيادة الرواتب والتأثيرات الايجابية الناجمة عن الزيادة، خصوصا فيما يتعلق بالموظفين اصحاب الدخول المحدودة والمتدنية.

ويقول سالم: إن الزيادة ساعدت في أن يرتقي الناس بحياتهم اليومية، غير انه يشير إلى أن المشكلة تكمن في وجود شركات ومؤسسات تجارية تتحكم في أسعار سلع رئيسية واستهلاكية.

داعيا إلى توفير الرقابة الشاملة على الأسواق لمعالجة الظواهر السلبية التي تحدث من قبل بعض الفئات في استغلال المستهلكين والمغالاة في الأسعار، مشيرا إلى أهمية إيجاد مؤشر للأسعار توضع على أساسه مجموعة من السلع الاستهلاكية الرئيسية والخدمات، ويتم مراقبة أسعار تلك السلع والخدمات ومعرفة تذبذبات الأسعار، وبناء عليه يتم احتساب معدل التضخم.

وشدد على أهمية إيجاد هيئة مستقلة لحماية المستهلك يحكمها قانون خاص على غرار دول العالم مثل الولايات المتحدة ودول شرق آسيا، حيث تستطيع هذه الهيئة أن تتدخل في الوقت المناسب، كما يكون لها الإشراف على ما نسميه المؤشر العام للأسعار، إضافة إلى صلاحيات تشريعية وتنفيذية، تستطيع بموجبها أن تقوم بدور رئيسي في كبح جماح ارتفاع الأسعار.

وأعرب موظفون عن تخوفهم من أن تسهم زيادة الرواتب في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار، خصوصا أن الزيادات كانت متفاوتة ولم تصل الى شرائح كبيرة من المجتمع على رأسها شريحة الموظفين العاملين في القطاع الخاص.

ويؤكد محمد السميري أن الموظفين جزء من المواطنين الذين طاولهم الارتفاع الكبير لأسعار السلع والخدمات، ما يستدعي منهم إيجاد وسائل مناسبة لمواجهة هذا الارتفاع أو التقليل من آثاره.

ويضيف أن الموظف يحاول تقليص نسبة الفاقد من دخله، الذي يذهب جزء كبير منه ثمنا لارتفاع الأسعار، الذي لا يتم تعويضه عبر الخدمة ذات الجودة العالية

ويبين السميري أن دخل الموظفين يتآكل بشكل مستمر نهاية كل شهر مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وسط توقعات بموجة غلاء جديدة قد تطال السلع الغذائية خلال الأيام المقبلة تسود مخاوف لدى المستهلكين من أن يسعى تجار ومراكز التجزئة استغلال موجة ارتفاع الأسعار لرفع هامش أرباحهم في مختلف أنواع السلع، الأمر الذي يحدث أضرارا كبيرة على المستهلكين.

وبحرقة لا تخلو من سخرية وعتب، تساءل عبدالله قطران عن «دور وزارة الصناعة والتجارة في ضبط الأسواق , وقال أن أسعار بعض السلع الغذائية في السوق المحلية وخاصة زيوت الطبخ ومشتقات الألبان والسكر والأرز، ارتفاعا ت متفاوتة قاربت ٢٠٪.